

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة علي أساس القيمة العادلة وانعكاسها علي درجة خطر المراجعة الكلي

إعداد

مایسة مصطفى محمد ادریس

المخلص:

استهدفت هذه الدراسة: عرض التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة علي أساس القيمة العادلة وانعكاسها علي درجة خطر المراجعة الكلي مع اقتراح آليات لمواجهة بعض تلك التحديات والصعوبات.

وتوصلت الدراسة إلي: من أهم التحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة علي أساس القيمة العادلة، طبيعة أساس القيمة العادلة، اتساع نطاق عمل مراقب الحسابات وحدود مسؤولياته، نقص المعرفة والمهارات الفنية المتخصصة المرتبطة بتقنيات قياس القيمة العادلة، تحديات مرتبطة باستخدام عمل الخبير، ضعف نظم الرقابة الداخلية علي قياسات القيمة العادلة، الأزمات المالية الناتجة عن الظروف الطارئة، قصور معايير المراجعة المرتبطة بمراجعة القيمة العادلة في توجيه وإرشاد مراقب الحسابات، اتساع فجوة التوقعات بين ما يطلبه مستخدمي القوائم المالية من تأكيدات وما يقدمه مراقب الحسابات من تأكيدات، الأمر الذي يؤدي الي ارتفاع مخاطر وتكاليف التقاضي، كما جاءت نتائج الدراسة الميدانية بقبول الفرض البديل الذي ينص علي "يوجد تأثير معنوي للتحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة علي أساس القيمة العادلة علي زيادة درجة خطر المراجعة الكلي".

Abstract:

This Study Aimed at: Presenting the challenges and difficulties faced by auditors when auditing the items of the financial statements prepared on the basis of fair value and their reflection on the degree of overall audit risk, with proposing mechanisms to Confrontation some of these challenges and difficulties.

The study concluded: Among the most important challenges and difficulties facing the auditor during auditing the items of the financial statements prepared on the basis of fair value is the nature of the fair value basis, the breadth of the auditor's work and the limits of his responsibilities, lack of knowledge and specialized technical skills associated with fair value measurement techniques, challenges related to the use of the expert's work, Weak internal control systems over fair value measurements, financial crises resulting from emergency circumstances, deficiency of auditing standards related to fair value audit in the direction and guidance of the auditor, a widening gap of expectations between the assurances required by the users of the financial statements and the assurances provided by the auditor, Which leads to higher risks and costs of litigation, the results of the field study also came in accepting the alternative hypothesis that states: "There is a significant effect of the challenges and difficulties facing the auditor during auditing

the items of the financial statements prepared on the basis of fair value on increasing the degree of overall audit risk".

أولاً: المقدمة:

في الآونة الأخيرة تعرضت التكلفة التاريخية لانتقادات عديدة، بالرغم من أنها كانت الأساس السائد للقياس المحاسبي لعدة عقود، فليس هناك شك في دقة وصحة التكلفة التاريخية لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، بمعنى أوضح انحراف القيمة قليلاً أو كثيراً عن قيمتها العادلة.

وبذلك أصبح مراقب الحسابات في حاجة إلى مزيد من التأهيل العلمي خاصة فيما يتعلق بمراجعة أساليب تقدير وتقييم القيمة العادلة، وظهور مسؤوليات والتزامات وواجبات جديدة، كما أن دوره أصبح يعتمد على الحكم الشخصي بدلاً من الأدلة الملموسة للتحقق من القيم المقدرة بواسطة إدارة المنشأة، وبالتالي أصبحت مهمة مراقبي الحسابات في التصديق على تقديرات القيمة العادلة التي تنطوي على عدم تأكد مرتفع صعبة ومعقدة وغير منظمة الأمر الذي أثار بعض المخاوف بشأن صعوبة مواكبة الطبيعة المتطورة.

ثانياً: طبيعة المشكلة:

لا شك أن القيمة العادلة ألفت بالكثير من العناء على عاتق مراقب الحسابات فأصبح مراقب الحسابات غير قادر على إعطاء تأكيد معقول أو صلاحية لافتراضات قياس القيمة العادلة باستخدام إجراءات المراجعة الحالية، ويرجع ذلك لما تنسم به قياسات القيمة العادلة من عدم التأكد والذي قد يكون مبالغ فيه، وعدم الموضوعية في التقييم نتيجة عدم القدرة على القابلية للتحقق من الافتراضات الأساسية المستخدمة في التقييم، بالإضافة إلي تعدد نماذج القياس المستخدمة في تقدير القيمة العادلة لكلاً من الأصول والالتزامات، وأخيراً مرونة المعايير التي تركت الفرصة للإدارة للاختيار ما بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية، ويزداد الأمر صعوبة على مراقب الحسابات أثناء

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى هلمد ادريس

عملية المراجعة لأنها تتطلب تنبؤات شخصية للأحداث المستقبلية بدلاً من سجل للأحداث الماضية.

وبناء على ما سبق، تتبلور مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي:

- ماهي التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة؟ وهل يترتب على تلك التحديات والصعوبات زيادة مستوى خطر المراجعة الكلي؟

ثالثاً: أهداف البحث:

- عرض التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة، وتحد من دورهم وقدراتهم على الوفاء بمسئولياتهم.
- التعرف على الآليات المقترحة للتغلب على بعض التحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة علي أساس القيمة العادلة للحد من خطر المراجعة الكلي.

رابعاً: أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال الآتي:

١- الأهمية العلمية:

يستمد البحث أهميته العلمية:

نتيجة الاتجاه المتزايد نحو استخدام أساس القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي لكافة بنود القوائم المالية، بعد أن كان يقتصر علي الأصول والالتزامات المالية فقط، وتدعيماً لذلك أصدر وزير الاستثمار معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان "قياس القيمة العادلة" بموجب القرار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥.

٢- الأهمية العملية:

يستمد البحث أهميته العملية من خلال :

- ظهور العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة.

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى مكرم ادريس

■ يعتمد الحد من خطر المراجعة المصاحب لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة على وجود مجموعة من الآليات المقترحة.

خامساً: فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث والهدف منه وأهميته، يمكن صياغة فرض البحث على النحو التالي:

"لا يوجد تأثير معنوي للتحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة على زيادة درجة خطر المراجعة الكلي".

سادساً: منهج البحث:

في محاولة من الباحث لوضع حلول عملية لمشكلة البحث من خلال الإجابة عن التساؤل البحثي الذي يمثل جوهر المشكلة وتحقيقاً لأهداف البحث فإن الباحث سوف يعتمد في إعداد هذا البحث على كل من:

١- **المنهج الاستنباطي:** سوف يعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في بناء الاطار النظري للبحث، وذلك من خلال دراسة التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات وتحد من دورهم وقدراتهم على الوفاء بمسئولياتهم عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة وأثر ذلك على خطر المراجعة الكلي .

٢- **المنهج الاستقرائي:** سوف يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي بغرض إتمام الدراسة الميدانية، وذلك من خلال استقراء واقع الممارسة المهنية في مصر من خلال الدراسة الميدانية التي تختبر فرض الدراسة، والوصول إلي نتائج وتوصيات البحث.

سابعاً: خطة البحث:

المبحث الأول: طبيعة خطر مراجعة القيمة العادلة لبنود القوائم المالية.
المبحث الثاني: التحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

نتائج وتوصيات الدراسة.

المبحث الأول

طبيعة خطر مراجعة القيمة العادلة لبنود القوائم المالية

أولاً: تعريف القيمة العادلة:

عرفت المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) القيمة العادلة في المعيار رقم (١٣) الصادر في مايو ٢٠١١ بعنوان " Fair Value Measurement" بأنها السعر الذي يمكن استلامه لبيع الأصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق وفي وقت القياس". (IFRS No.13,2013)

كما عرفت المعايير المصرية القيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان "قياس القيمة العادلة" بأنها "السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس". (معيار المحاسبة المصري رقم ٤٥، ٢٠١٥)

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن القيمة العادلة تتمثل في "السعر في سوق نشطة يمكن فيها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل دون وجود إكراه لعملية التبادل، بشرط توافر الاستقلالية والمعرفة بالبند محل القياس، وفي حالة غياب السوق النشطة فإن القيمة العادلة تتحدد باستخدام أساليب تقييم بديلة تتناسب مع البند محل القياس".

ثانياً: التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:-

تتمثل مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في الآتي:- (Catherine Baluch

et al, 2011)، (علي خليل ، مني إبراهيم، ٢٠١٤)

أ- مدخلات المستوى الأول:

هي عبارة عن الأسعار المعلنة [غير المعدلة] في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المطابقة والتي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس، كما أن

تحليل التحويلات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى محمد ادريس

السعر المعلن في السوق النشط يمثل الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة، ويجب استخدامه دون أي تعديل لقياس القيمة العادلة كلما أمكن ذلك.

ب- مدخلات المستوى الثاني:

هي عبارة عن مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة ضمن المستوى الأول، التي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي:

- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.
- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المطابقة أو المماثلة في أسواق غير نشطة.
- المدخلات الملحوظة للأصل أو الالتزام عدا الأسعار المعلنة، على سبيل المثال، أسعار الفائدة، منحنيات العوائد الملحوظة التي يتم الإعلان عنها بصورة دورية شائعة، التذبذبات الضمنية، الهوامش الائتمانية.
- المدخلات المشتقة بشكل رئيسي من بيانات السوق القابلة للملاحظة.

ج- مدخلات المستوى الثالث:

هي عبارة عن المدخلات غير القابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام، ويتم استخدام هذا المستوى عندما تكون المدخلات القابلة للملاحظة غير متاحة أو أن نشاط السوق ضئيل للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس، ومع ذلك يظل هدف قياس القيمة العادلة هو ذاته – أي سعر البيع (الخروج) في تاريخ القياس من وجهة نظر المشارك في السوق الذي يمتلك الأصل أو يدين بالالتزام.

ولذلك يجب أن تعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات عن مستوى الخطر، وتتضمن الافتراضات بشأن مستوى الخطر كلاً من الخطر الملازم أو المتأصل في أسلوب تقييم بعينه [مثل نموذج تسعير] والخطر الملازم أو المتأصل في مدخلات أسلوب التقييم [مثل أسعار الفائدة ومنحنيات العائد].
وبعد استعراض التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة، يرى الباحث أن أفضل

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى ممد ادريس

قياس للقيمة العادلة وفقاً لمستويات التسلسل الهرمي هو المستوى الأول حيث يعتمد على الأسعار المعلنة في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المماثلة دون تعديل، مما يساعد مراقب الحسابات على مراجعتها والتحقق منها بسهولة، بينما يعد المستوى الثالث أصعب مستوى لقياس القيمة العادلة لأنه يتضمن أعلى درجات عدم التأكد نتيجة عدم توافر أسواق نشطة، كما أن البيانات تعدها المنشأة بنفسها وتعتمد فيها بشكل كبير على التوقعات، مما يزيد من احتمالات تدخل الجانب الشخصي في عملية القياس، وبالتالي يتيح الفرصة للتلاعب في تقديرات القيمة العادلة، مما يجعل عملية مراجعتها والتحقق منها من قبل مراقب الحسابات عملية صعبة ومعقدة.

ثالثاً: خطر مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة علي أساس القيمة العادلة:

طبقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (ISA 200) يعرف خطر المراجعة بأنه خطر إبداء مراقب الحسابات لرأى غير مناسب عندما تكون القوائم المالية محرفة بشكل جوهري، ويعد خطر المراجعة دالة في مخاطر التحريف الجوهري وخطر الاكتشاف. (IAASB, ISA, NO.200,2009).

ونظراً لارتفاع مستوى خطر المراجعة لدى بنود القوائم المالية المُعدة وفقاً لأساس القيمة العادلة، ولأغراض البحث الحالي، سوف يتناول الباحث خطر المراجعة وفقاً لمكوناته الأساسية (الخطر الملازم – خطر الرقابة – خطر عدم الاكتشاف)، وكذلك وفقاً للناحية الفنية أو الإجرائية (خطر المراجعة على مستوى القوائم المالية - خطر مراجعة على مستوى بنود القوائم المالية – خطر مراجعة على مستوى التأكيدات).

■ **تصنيفات خطر المراجعة في ضوء القيمة العادلة وفقاً لمكوناته الأساسية:-**

١- **الخطر الملازم:**

هو خطر تعرض أرصدة حسابات أو فئات معاملات بسبب طبيعتها لتحريفات، قد تكون هامة ومؤثرة سواء بمفردها أو عند تجميعها مع تحريفات في أرصدة أو فئات أخرى، مع افتراض عدم توافر رقابة داخلية مناسبة. (معيار المراجعة المصري رقم ٢٠٠٩، ٢٠٠)

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى ممد ادريس

ويمكن لمراقب الحسابات من خلال الإجابة على التساؤلات التالية، توضيح مدى الخطر الملازم المصاحب لبنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة:-

- أ- ما مدى خبرة وكفاءة ومهارة القائم بعملية القياس لبنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة؟
- ب- ما مدى معقولية الافتراضات الأساسية المستخدمة من قبل الإدارة؟
- ج- ما مدى وجود صلة (علاقة) بين المنشأة والخبير المستخدم في قياس القيمة العادلة لبنود القوائم المالية؟
- د- ما مدى درجة تعقد نماذج وطرق قياس القيمة العادلة في حالة الأسواق غير النشطة؟
- هـ- ما مدى درجة تأكد القياس لبنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة؟
- و- ما مدى كفاية الإفصاح المحاسبي لبنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة؟
- ز- ما مدى مرونة المعايير المحاسبية في توضيح المعالجات المحاسبية لبنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة؟
- ح- ما مدى مرونة معايير المراجعة في كشف الغموض عن معالجات بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة؟

٢- خطر الرقابة:

هو خطر حدوث تحريفات في أرصدة الحسابات أو في فئة من المعاملات، والتي قد تكون هامة ومؤثرة سواء بمفردها أو عند تجميعها مع تحريفات في أرصدة أو فئات أخرى، ولا يتم منعها أو اكتشافها، ويتم تصحيحها على أساس منتظم عن طريق نظام الرقابة الداخلية.(معيان المراجعة المصري رقم ٢٠٠٠، ٢٠٠٩)

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى محمد ادریس

ومن خلال الإجابة على التساؤلات التالية، يستطيع مراقب الحسابات توضيح مدى خطر الرقابة المصاحب لبنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة:

أ- ما مدى صلابة السياسات والإجراءات الرقابية المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في تقييم بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة؟
ب- ما هو أساس الرقابة المستخدم في عمليات تقدير القيمة العادلة لبنود القوائم المالية؟

ج- ما أثر البيئة الرقابية على فعالية خبرة القائمين بتقدير قياسات القيمة العادلة للوصول إلى قياسات أفضل بعيدة عن التحيز وتضارب المصالح؟
د- هل هناك مؤشرات على تحيز محتمل من قبل الإدارة لاستخدام أساس القيمة العادلة لبنود القوائم المالية؟

هـ- هل هناك فصل بين الاختصاصات للقائمين بأداء المعاملات الأساسية والقائمين بإعداد تقديرات القيمة العادلة لبنود القوائم المالية؟
و- ما مدى فعالية عناصر الرقابة في مواجهة خطر مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة والتي يشوبها قدر كبير من عدم التأكد؟
ز- ما مدى التزام الإدارة والعاملين بالمنشأة محل المراجعة بتطبيق ثقافة النزاهة والقيم الأخلاقية؟

ح- ما مدى توافر نظام معلومات واتصالات جيد في ظل استخدام أساس القيمة العادلة لبنود القوائم المالية؟

ط- ما مدى ضعف الإجراءات الرقابية على إساءة استغلال الأصول، وهل هناك فصل بين مسؤوليات التصريح بالمعاملات وتسجيلها والاحتفاظ بالأصول المرتبطة بها؟

ي- هل هناك متابعة مستمرة لهيكل الرقابة الداخلية لمتابعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة لبنود القوائم المالية؟

٣- خطر عدم الاكتشاف:

هو الخطر الذي ينشأ عن عجز إجراءات التحقق التي يطبقها المراقب في اكتشاف

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى ممد ادريس

تحريفات في أرصدة الحسابات أو في فئات المعاملات قد تكون هامة سواء بمفردها أو عند تجميعها مع تحريفات في أرصدة أو فئات أخرى. (معيار المراجعة المصري رقم ٢٠٠٩، ٢٠٠٩)

وعلى خلاف مخاطر التحريفات الجوهرية (الخطر الملازم - خطر الرقابة)، يعد خطر عدم الاكتشاف الخطر القابل للتحكم من قبل مراقب الحسابات أثناء القيام بعملية المراجعة، حيث يرتبط هذا الخطر بفشل إجراءات المراجعة التي قام بها المراقب في اكتشاف الأخطاء الجوهرية. (مجدى سامي، ٢٠١١)

ويتوقف تقدير مراقب الحسابات لمستوى خطر عدم الاكتشاف على تقديره لكلاً من الخطر الملازم وخطر الرقابة، بمعنى إذا تم تقدير الخطر الملازم وخطر الرقابة عند مستوى مرتفع وجب عليه تقدير مستوى خطر عدم الاكتشاف عند مستوى منخفض بتوسيع نطاق عملية المراجعة أو جمع أدلة مراجعة إضافية أو اتباع إجراءات مراجعة ذات طبيعة خاصة، بحيث يصل بمستوى خطر المراجعة الكلي إلى المستوى المقبول. (أحمد عصيمي، ٢٠١٢)

ويمكن لمراقب الحسابات من خلال الإجابة على التساؤلات التالية، توضيح مدى خطر الاكتشاف لبنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة:

أ- هل يمتلك مراقب الحسابات معرفة فنية متخصصة لمراجعة تقديرات القيمة العادلة بكفاءة وفاعلية مثل فهم النماذج المحاسبية، نماذج التمويل، النماذج الإحصائية، النماذج الاقتصادية؟

ب- هل هناك تضارب وغموض بين إرشادات معايير المراجعة المرتبطة بمراجعة القيمة العادلة، وهل هي كافية لإرشاد مراقب الحسابات لأداء عملية المراجعة وفقاً لما هو مرغوب فيه؟

ج- هل يمتلك مراقب الحسابات الخبرة الكافية في مراجعة تقديرات القيمة العادلة، من حيث:

- اختيار أسلوب المراجعة الملائم (معاينة - عدم معاينة).
- تحديد البنود ذات التقديرات الهامة.

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى مكرم ادريس

■ اختيار الإجراءات المناسبة للقيام بعملية المراجعة مع القدرة على تنفيذها بشكل سليم.

■ القدرة على الحصول على أدلة مراجعة إضافية.

د- هل تضع الإدارة قيود على عمل مراقب الحسابات؟

■ **تصنيفات خطر المراجعة في ضوء القيمة العادلة وفقاً للناحية الفنية أو الإجرائية:**

(أحمد عصيمي، ٢٠١٢)

١- خطر مراجعة على مستوى القوائم المالية:

تتمثل أخطار المراجعة على مستوى القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة

فيما يلي:

■ **خطر البيان الكاذب:** ناتج عن استخدام سياسات محاسبية خاطئة في معالجة

بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة أو قد يكون ناتج من وجود

ضعف عام أو تعقيدات في نظام الرقابة الداخلية يصعب ربطها بعملية معينة أو

حساب معين.

■ **خطر استخدام نماذج أو بيانات معينة:** خاصة في حالة عدم وجود سوق نشط

من أجل تحقيق أهداف معينة، كالحصول على قرض أو التهرب من الضرائب

أو لخدمة مصالح الإدارة.

■ **خطر الاعتماد على نماذج أو بيانات غير ملائمة لظروف المنشأة وقت إعداد**

القوائم المالية: وخاصة في ظل قياسات المستوى الثالث من مستويات التسلسل

الهرمي.

■ **خطر استخدام إدارة المنشأة منهج المحاسبة على أساس القيمة العادلة:** من

أجل إدارة الأرباح لصالحها.

٢- **خطر مراجعة على مستوى بنود القوائم المالية:**

يتطلب من مراقب الحسابات التأكد من خلو كل بند من بنود القوائم المالية من أي

تحريفات جوهرية، وتتمثل تلك الأخطار فيما يلي:

- خطر قيام إدارة المنشأة أو خبير خارجي بعملية التقييم لبند معين من بنود القوائم المالية.
- خطر الاعتماد على نماذج أو بيانات معينة لا تلائم طبيعة البند محل التقييم.
- خطر عدم الإفصاح السليم عن نتيجة التقييم لبند معين من بنود القوائم المالية.
- خطر المغالاة أو التهاون في التقييم لبند معين من بنود القوائم المالية.
- خطر ناتج عن ضعف في نظام الرقابة الداخلية ومرتبطة بتقييم أحد بنود القوائم المالية.
- الخطر المرتبط بالعمليات التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد، مما يجعلها أكثر تعرضاً للتحريف والتلاعب.

٣- خطر مراجعة على مستويات التأكيدات:

- يتطلب من مراقب الحسابات التأكيد على صحة رصيد حساب أو بند معين بأي نوع من أنواع التأكيدات المتعارف عليها كالوجود الفعلي والحدوث أو الاكتمال والملكية أو الالتزامات والتقييم والعرض أو الإفصاح، ومن هذه الأخطار ما يلي:
- خطر ناتج من عملية قياس معقدة لحساب أو لعملية معينة ومرتبطة بعدم التأكد من نتيجة القياس.
 - خطر ناتج من احتمالية الاكتمال أو الحدوث لعملية معينة لارتباطها بظروف عدم التأكد، مما يجعلها أكثر عرضة للتحريف والتلاعب.
 - خطر ناتج عن ضعف في نظام الرقابة الداخلية ومرتبطة بأحد عناصر التأكيدات لبند معين من بنود القوائم المالية.

المبحث الثاني

التحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة

أولاً: طبيعة أساس القيمة العادلة

يواجه مراقب الحسابات صعوبة في الحكم عن مدى عدالة القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة نتيجة طبيعة الأساس المحاسبي المستخدم في القياس (أساس القيمة العادلة)، والذي يعتمد على أسعار متداولة في الأسواق النشطة أو معدلات معلن عنها أو أسعار مشابهة أو مماثلة للبند المراد قياسه في ظل الأسواق غير نشطة، أو الاعتماد على تقديرات مبنية على أساليب ونماذج قد تكون في بعض الأحيان معقدة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة نطاق التحريفات الجوهرية أمام مراقب الحسابات. (عماد الصايغ، ٢٠١١)

ثانياً: اتساع نطاق عمل مراقب الحسابات وحدود مسؤولياته

أصبح مراقب الحسابات في حاجة إلى بذل المزيد من العناية المهنية الواجبة من أجل:-

أ- الحصول على أدلة مراجعة للحكم عن مدى معقولية افتراضات الإدارة الهامة، وما مدى ملاءمة نموذج القياس المستخدم.

ب- التحقق من عدالة الإفصاح عن بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة.

ثالثاً: نقص المعرفة والمهارات الفنية المتخصصة المرتبطة بتقنيات قياس القيمة العادلة

تختلف التقنيات المستخدمة للتحقق من قياسات القيمة العادلة وفقاً للصناعات المتعددة، كما أن معظم الأصول والالتزامات ذات الصلة بعملية القياس لا يتم تداولها في أسواق نشطة وهو ما يعنى أن نقص المعرفة في عملية التقييم من المرجح أن يسهم في الاعتماد المفرط على تقديرات الإدارة (Jayanthi Kumurasiri & Richard, 2011)، مما يتطلب تعزيز وتنمية مهارات ومعارف متخصصة لتحديد

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى هلمد ادريس

القيمة العادلة لكافة بنود القوائم المالية كالأصول غير الملموسة والاستثمارات العقارية والأدوات المالية والأصل الحيوي أو المنتج الزراعي...، وما مدى مناسبة الأنواع المختلفة من نماذج التقييم ومعقولية العوامل والافتراضات الهامة والمهارات المتخصصة لتقدير الخطر الملازم وخطر الرقابة المرتبط بتأكيد الإدارة بالنسبة للبند محل القياس، والذي يتطلب فهم مراقب الحسابات لإدارة المنشأة للمخاطر العامة واستراتيجيتها في إدارة الأصول والالتزامات.

رابعاً: استخدام عمل الخبير

تعد الحاجة الى خبير تقييم أحد الخيارات المتاحة لمراقب الحسابات سواء لتحديد مصداقية التقديرات التي تقدمها الإدارة والأساليب والنماذج التي تعتمد عليها أو بناء قيم عادلة جديدة.

إلا أن استعانة مراقب الحسابات بخبراء التقييم يخلق تحديات وصعوبات أخرى

تتمثل في: (Steven M Glover et al,2017)

- قيام الإدارة باختيار الخبير دون مشاركة مراقب الحسابات أو اختيار الخبير في غير مجال المهمة المطلوبة.
- عدم التنسيق بين مراقب الحسابات والخبير والاختلافات في وجهات النظر.
- عدم التأكد بشأن مسؤوليات كلاً منهم.
- تقديم الخبير لتقريره بطريقة غير واضحة يصعب فهمها أو في موعد غير مناسب لأعداد تقرير مراقب الحسابات.

خامساً: ضعف نظم الرقابة الداخلية على قياسات القيمة العادلة

تتعدد مشكلات الرقابة الداخلية عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة، والتي قد تتمثل في ضعف نظم الرقابة الداخلي على قياسات القيمة العادلة مع إمكانية اعتماد المنشأة على مؤسسات خدمية لتقديم خدمات الرقابة الداخلية على القيمة العادلة لبنود القوائم المالية، وقد تكون نظم معلومات المؤسسات الخدمية تعتمد بصورة كبيرة على استخدام التطبيقات الإلكترونية، وبالتالي إمكانية تأثير نظام المعلومات لعميل المراجعة بضعف نظم المعلومات للمؤسسات الخدمية، الأمر الذي

قد يضعف من قدرة نظام الرقابة الداخلية على اكتشاف التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، مما يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق مراقب الحسابات، كما أن هناك مشكلات خاصة بالمراجعة الداخلية للقيمة العادلة تتمثل في عدم فهم المراجعين الداخليين لأساليب تقييم القيمة العادلة، بالإضافة إلى سرعة التطوير لأساليب وتطبيقات قياسات القيمة العادلة والتي تشكل تحدياً لأنظمة الرقابة الداخلية لمواكبة إجراءات التقييم الجديدة، واعتماد أغلب قيم القيمة العادلة على توقعات مستقبلية يكون التحقق منها خارج إطار مسؤولية المراجع الداخلي، كل ذلك يؤثر بالسلب على عمل مراقب الحسابات.

سادساً: الأزمات المالية الناتجة عن الظروف الطارئة

في حالة تقلب الأسواق وخصوصاً في أوقات الأزمات المالية، يوجد احتمال كبير بأن قياسات القيمة العادلة لا تعكس الواقع، لأن الأسعار التي تفرزها الأسواق المالية في أوقات الأزمات هي أسعار جبرية أو قسرية، ولا تتوافر فيها شروط السعر العادل في تاريخ القياس، ونستدل على ذلك بما يحدث في الوقت الراهن في ظل تطور فيروس كورونا وانتشاره بسرعة في كافة أرجاء العالم، حيث تسبب Covid-19 في حدوث تقلبات في الأسواق المالية، ومع ذلك لن يكون من المناسب تجاهل أسعار السوق في تاريخ القياس، مالم تكن هذه الأسعار من معاملات غير منظمة، وهو ما يعنى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق مراقب الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة، وخاصة قياسات المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمي (Ernst & Young (Ey),2020)، وعليه أن يأخذ في اعتباره مجموعة من العوامل:

- أ- زيادة عدد الأشخاص الذين يعملون عن بعد ويؤثرون على معدلات الشواغر في المباني التجارية نتيجة عمليات الأغلاق والأبعاد الاجتماعي وقيود السفر وتدابير الحجر الصحي.
- ب- نظراً لقيود السفر، قد يصعب الوصول الى السوق الرئيسية أو الأكثر فائدة، حيث لا يمكن بيع الأصول في أكثر أسواقها فائدة.

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى هلمد ادريس

ج- يمكن أن يؤثر انخفاض أسعار الفائدة الخالية من المخاطر والتغيرات في سيولة السوق على معدلات الخصم المستخدمة في قياسات القيمة العادلة. **سابعاً: قصور معايير المراجعة المرتبطة بمراجعة القيمة العادلة في توجيه وإرشاد مراقب الحسابات**

بموجب معايير المراجعة أصبح مراقب الحسابات مطالب بتوفير تأكيد إيجابي بأن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة في كل جوانبها الهامة، على الرغم من أن عمليات المراجعة التي يقوم بها مراقب الحسابات وطبيعة تقديرات القيمة العادلة لا يتيحان له توفير مثل هذا التأكيد وأهم ما يؤخذ على المعايير المرتبطة بمراجعة القيمة العادلة سواء الدولية أو المصرية، ما يلي:

- اقتصرت المعايير على تقديم إرشادات عامة ولا تقدم إطار كاملاً حول مراجعة القيمة العادلة لكافة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة.
- لم توضح المعايير البنود الأكثر عرضة لتحيز الإدارة، كما أنها لم تحدد مسؤولية مراقب الحسابات تجاه تحيز الإدارة.
- لم تدرج المعايير الظروف التي يمكن أن يقوم مراقب الحسابات فيها بالاعتماد على عمل المتخصصين.
- بالرغم من أن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد تقديرات القيمة العادلة إلا أن المعايير ألقت بعبء مراجعتها والتأكد من مدى معقوليتها على عاتق مراقب الحسابات دون أن تحدد إجراءات مراجعة محددة.

ثامناً: توقعات مستخدمي القوائم المالية

يتوقع مستخدمي القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة من مراقب الحسابات اكتشاف الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية والتقارير عنها عند إبداء رأيه، ويشكل ذلك تحدياً لمراقب الحسابات نظراً للصعوبات التي تحيط بطبيعة القيمة العادلة من عدم التأكد والاعتماد على الآراء الشخصية والتقديرات بصورة كبيرة، كما أن ما يقوم به مراقب الحسابات فعلاً في حدود واجباته ومسئولياته وفقاً لأسس معايير

ومبادئ المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها من تجميع أدلة المراجعة التي تمكنه من إبداء رأيه عن مدي عدالة وصدق القوائم المالية عن الفترة المحاسبية محل المراجعة، مما يسبب في اتساع فجوة التوقعات بين ما يطلبه مستخدم القوائم المالية من تأكيدات وما يقدمه مراقب الحسابات من تأكيدات، الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع مخاطر وتكاليف التقاضي التي قد يتعرض لها مراقب الحسابات عند التحقق من صحة قياسات وإفصاحات بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة الميدانية التعرف على التأثير المباشر للتحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة وانعكاسها على خطر المراجعة الكلي، وحتى يتسنى للباحث تحقيق هذا الهدف قام باختبار فرض الدراسة عن طريق مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية وذلك في ضوء حزمة البرامج الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS V.25)، بالإضافة إلى الاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي للفروض غير المباشرة (AMOS V.26)، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: فرض الدراسة الميدانية:

"لا يوجد تأثير معنوي للتحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة على زيادة درجة خطر المراجعة الكلي."

ثانياً: استجابة عينة الدراسة:

قام الباحث بتوزيع عدد من قوائم الاستبيان وذلك عن طريق المقابلات الشخصية مع أفراد عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح عدد القوائم الصحيحة ونسبة استجابة عينة الدراسة على القائمة، وذلك على النحو التالي :

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى مكرم ادريس

جدول رقم (١) استجابة عينة الدراسة

م	فئة عينة الدراسة	القوائم		القوائم الصحيحة		القوائم المستبعدة	
		الموزعة	العدد	%	العدد	%	العدد
١	المحاسبين والمراجعين بمكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية	٢٥٠	٢٢٧	%٩١	٢٣	%٩	
٢	المستثمرين	١٣٤	١١٩	%٨٩	١٥	%١١	
	الإجمالي	٣٨٤	٣٤٦	%٩٠	٣٨	%١٠	

*المصدر : إعداد الباحث.

ثالثاً: معاملات الصدف والثبات:

جدول (٢)

معاملات الصدف والثبات للمتغيرات (ن=٣٤٦)

معامل الصدف	معامل الثبات	المتغير
٠,٩٤٥	٠,٨٩٣	التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة
٠,٩٠٤	٠,٨١٧	زيادة درجة خطر المراجعة

*المصدر : نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من نتائج الجدول السابق ومن خلال التحليل السابق للاتساق الداخلي للعبارات أن معاملات الثبات لجميع المتغيرات مقبولة بجميع عباراتها وذلك لأن معامل الثبات لجميع العبارات يقترب من ٧٠% وهناك متغيرات أكبر من هذه النسبة، مما يعني أن العبارات تعبر عن المتغيرات ويمكن قبولها إحصائياً.

رابعاً: التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

قام الباحث بإجراء تحليل وصفي للبيانات باستخدام برنامج (Spss V.25) لمتغيرات الدراسة، وذلك بهدف الوقوف على شكل وطبيعة البيانات والتعرف على قيم

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى هلمد ادريس

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول (٣)

التحليل الوصفي لعينة الدراسة (ن=٣٤٦)

الترتيب حسب معامل الاختلاف	الترتيب حسب الوسط الحسابي	التحليل الوصفي			المتغيرات
		معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
٤	٣	١٧,١%	٠,٧٨٠	٤,٥٥	طبيعة أساس القيمة العادلة
٢	٢	١٦,٣%	٠,٧٤٩	٤,٦٠	اتساع نطاق عمل مراقب الحسابات
١	١	١٤,٦%	٠,٦٧٣	٤,٦١	نقص المعرفة والمهارات الفنية
٧	٦	١٩,٢%	٠,٨٤٣	٤,٤٠	استخدام عمل الخبير
٨	٧	١٩,٥%	٠,٨٥٤	٤,٣٨	ضعف نظم الرقابة الداخلية
٥	٦	١٧,٦%	٠,٧٧٤	٤,٤٠	الأزمات المالية الناتجة عن الظروف الطارئة
٣	٤	١٧%	٠,٧٥٥	٤,٤٣	قصور معايير المراجعة المرتبطة بمراجعة القيمة العادلة
٦	٥	١٧,٨%	٠,٧٨٧	٤,٤١	توقعات مستخدم القوائم المالية
----	---	١٣,٢%	٠,٥٨٨	٤,٤٧	التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية
---	---	١٥,١%	٠,٦٢٩	٤,١٧	زيادة درجة خطر المراجعة

*المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

خامساً: اختبار فرض الدراسة:

في هذا الجزء سوف يقوم الباحث باختبار فرض الدراسة وذلك في ضوء العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات الخاضعة للاختبار، وذلك على النحو التالي:

فرض الدراسة: "لا يوجد تأثير معنوي للتحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة علي أساس القيمة العادلة علي زيادة درجة خطر المراجعة الكلي".

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى هلمد ادريس

في ضوء هذا الفرض يتضح وجود نوعين من المتغيرات، وهما على النحو التالي:

- المتغير المستقل : التحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة علي أساس القيمة العادلة.
- المتغير التابع : زيادة درجة خطر المراجعة الكلي.

في ضوء ما سبق يتضح أن المطلوب هو اختبار التأثيرات المباشرة بين المتغيرين، وبناء عليه يتم الاعتماد على تحليل الانحدار البسيط، وذلك لوجود تأثير مباشر بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع، بالإضافة إلى توضيح معاملات الارتباط بين المتغيرين وكذلك معامل التفسير، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار فرض الدراسة

معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط	المعنوية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
٠,٣٤٤	٠,٣٤٦	٠,٥٨٨	٠,٠٠٠	١٨٢,٢٣٥	٤٧,٣٥٥	١	٤٧,٣٥٥	الانحدار
					٠,٢٦٠	٣٤٤	٨٩,٣٩١	البواقي
						٣٤٥	١٣٦,٧٤٦	الاجمالي

*المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

في ضوء نتائج الجدول السابق يتضح ما يلي:

أ- معنوية نموذج الانحدار لفرض الدراسة المتعلق باختبار التأثير المباشر للتحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة علي أساس القيمة العادلة على زيادة درجة خطر المراجعة الكلي، حيث بلغت قيمة قيمة (ف=١٨٢,٢٣٥) وهي معنوية عند مستوي ($\alpha = 5\%$)، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوي المعنوية.

ب- وجود علاقة ارتباط طردية بين المتغيرين (التحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة علي

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى هلمد ادريس

- أساس القيمة العادلة وزيادة درجة خطر المراجعة الكلي)، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين ($r=0,588$) عند مستوى المعنوية ١ %.
- ج- وجود تأثير طردي بين المتغيرين الخاضعين للاختبار، ويرجع الباحث ذلك إلي وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، مما يعني كلما زادت التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة فإن ذلك سوف ينعكس إيجابيا على زيادة درجة خطر المراجعة الكلي.
- د- بلغ معامل التحديد "التفسير" بين المتغيرين الخاضعين للدراسة ($r^2 = 0,346$)، بينما معامل التحديد المعدل ($r_m^2 = 0,344$)، الأمر الذي يعني أن ٣٤,٤% من التغيرات التي تحدث في زيادة خطر المراجعة الكلي يمكن أن يرجع للتحديات التي تواجه مراقبي الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة، والباقي يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.
- هـ- بناء علي ما سبق نخلص إلي رفض فرض العدم "الصفري"، وقبول الفرض البديل الذي ينص علي "يوجد تأثير معنوي للتحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة علي أساس القيمة العادلة علي زيادة درجة خطر المراجعة الكلي".
- و- هذا ويمكن صياغة معادلة الانحدار بين المتغيرين علي الصورة التالية:

$$Y = a + \beta X + e$$

حيث أن :

- Y** ← هي المتغير التابع المتمثل في "زيادة خطر المراجعة الكلي".
- a** ← هو ثابت معادلة الانحدار Constant.
- X** ← هو المتغير المستقل المتمثل في التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات.
- β** ← هو معامل انحدار المتغير المستقل.
- e** ← هو الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

وبالتعويض في المعادلة السابقة تصبح علي الصورة التالية :

$$Y = 1,355 + 0,630X + 0,047$$

وبناء على ما سبق توضيحه من نتائج يستطيع الباحث أن يستنتج رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي للتحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة علي أساس القيمة العادلة علي زيادة درجة خطر المراجعة الكلي".
في النهاية، سوف يحاول الباحث أن يقدم مجموعة من الآليات المقترحة للتغلب على بعض التحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة علي أساس القيمة العادلة، الأمر الذي يساعد مراقب الحسابات في الوصول بمستوى خطر المراجعة الكلي إلى المستوى المقبول، ومن هذه الآليات ما يلي:-

■ الآليات الأساسية:

١ - الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملية لمراقب الحسابات

باعتبار أن عملية مراجعة القيمة العادلة تعد مهنة شخصية تقوم على التقدير الشخصي لمراقب الحسابات، فأن عامل الخبرة يلعب دوراً هاماً وفعالاً في جميع مراحل عملية المراجعة، بما في ذلك بناء وصياغة الحكم المهني لمراقب الحسابات، وتتأثر الخبرة بالمعرفة باعتبارها المحدد الأساسي للخبرة، والتي بدورها تنقسم إلى معرفة إيضاحية (أساسيات علم المحاسبة والمراجعة، ويتم اكتسابها من خلال التعليم الجامعي)، معرفة إجرائية (القواعد اللازمة لاكتساب المهارات في أداء عملية المراجعة، ويتم اكتسابها من خلال الممارسة الفعلية لمهام المراجعة المختلفة)، ومعرفة ذاتية متخصصة.

٢ - نزعة الشك المهني:

فالتفكير التشككي يجعل مراقب الحسابات في حالة تساؤل مستمر وتقييم انتقادي لأدلة المراجعة، كما أنه في ظل توفر خصائص الشك المهني المتمثلة في (تعليق وأرجاء الحكم – البحث عن المعرفة – استجواب العقل – فهم الشخصية – الثقة بالنفس – الاستقلال الذاتي) عند مراجعة قياسات القيمة العادلة يستطيع مراقب الحسابات اكتشاف الظروف التي قد تدل على وجود تحريفات جوهرية والاستجابة لها، وتحديد عوامل التلاعب بينود

القوائم المالية من خلال دمج الحقائق والظروف المتاحة بشكل كامل.

٣- التخصص النوعي لمراقب الحسابات:

إذا كان مراقب الحسابات متخصص في طبيعة النشاط والصناعة للمنشأة محل المراجعة، فبذلك يكون ملماً بشكل جيد بطبيعة الأنظمة المحاسبية والرقابية المطبقة داخل المنشأة، وهو ما يطلق عليه الخبرة المتخصصة، فالخبرة التي يمتلكها مراقب الحسابات تساعده في الوصول إلى درجة الآلية في تحديد أماكن تكرار الأخطاء، وكذلك البنود التي يسهل التلاعب بها، وتخلق لدى المراقب صورة متكاملة عن نظام الرقابة الأكثر احكاماً في تلك الصناعة، والقدرة على اختيار العينة الملائمة والكافية لاختبارات الالتزام للحكم عن مدى مسابقة التطبيق العملي لنظم الرقابة الداخلية، بما يمكنه من تقدير خطر الرقابة، وبناءً على قدرة المراقب على تقييم خطر الرقابة والخطر الملازم يستطيع أن يصل بخطر عدم الاكتشاف إلى أدنى مستوى ممكن عن طريق اختيار الفحص التحليلي واختيار العينة بطريقة مناسبة وكفاء.

٤- جلسات العصف الذهني:

المناقشات المستمرة المبنية على التساؤل العقلي المستمر والشك المهني أثناء تجميع وتقييم الأدلة تساعد أعضاء فريق المراجعة على التفهم لبيئة المنشأة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لهذه المنشأة، وتحديد البنود التي يكون فيها خطر المراجعة أكثر جوهرية، والبنود الأكثر تعرضاً لخطر تجاوز إدارة المنشأة للرقابة الداخلية، وكذلك التحريفات على مستوى القوائم المالية ككل وعلى مستوى البنود بما يمكن من تحديد كيفية الاستجابة للخطر بالطريقة الملائمة بما يسمح للوصول إلى أدنى مستوى ممكن.

٥- جهد مراجعة أكبر

بذل جهد مراجعة أكبر لبنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة، وخاصة قياسات المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمي نظراً لأنها تتسم بالصعوبة والتعقيد سواء بتوسيع نطاق الفحص ليشمل كافة البنود المُعدة على أساس القيمة العادلة أو بتخصيص عدد أكبر من فريق المراجعة لفحص هذه البنود أو بتخصيص ساعات أكثر من وقت عملية المراجعة لهذه البنود.

٦- الاستعانة بعمل الخبير:

الخبير هو الشخص أو المكتب الذي يمتلك علم وخبرة ومهارة في مجال ما بخلاف المحاسبة أو المراجعة، ويتم الاستعانة به في التحقق من صحة ما قامت به الإدارة من افتراضات، ومدى سلامة تطبيق الأساليب المستخدمة (Prerana Agrawal et al, 2020) ويتعين على مراقب الحسابات عند الاستعانة بعمل خبراء التقييم لبنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة، مراعاة ما يلي:

أ - عدم الاعتماد المفرط على عمل الخبراء.

ب- عدم الاعتماد على المعلومات التي يقدمها الخبير دون التأكد منها.

٧- تفعيل الدور الرقابي والإشرافي للجنة المراجعة (أحد آليات حوكمة الشركات):

وذلك لدورها الرئيسي في التحقق من كفاية تصميم الأنشطة الرقابية للمنشأة محل المراجعة وفعالية تصميمها، بما يؤدي إلى تقليص فرص الغش وإدارة الأرباح واكتشافها فور وقوعها وهو ما يعنى الحد من الخطر المحيط بعمل مراقب الحسابات، كما تقوم لجنة المراجعة بتدعيم أعمال المراجعة الداخلية مما يقلل من حجم الاختبارات التي يجريها مراقب الحسابات ويختصر جزء كبير من برنامج المراجعة، الأمر الذي يحقق العرض العادل لبنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة، ويعد ذلك مؤشراً لتحسين مصداقية النتائج.

٨- الاتصال بالمسؤولين عن الحوكمة

يتعين على مراقب الحسابات توصيل طبيعة افتراضات القيمة العادلة وما تحمله من عدم الموضوعية، والأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة إلى المسؤولين عن الحوكمة، وبصفة دورية مما يسمح للمسؤولين عن الحوكمة بالمنشأة محل المراجعة باتخاذ الإجراءات المناسبة في التوقيت المناسب. (محمد خليل، ٢٠١٨)

■ الضوابط المقترحة:

١- إصدار معيار مراجعة مصري مستقل يختص بمراجعة تقديرات القيمة العادلة: على أن يتضمن إرشادات أكثر تفصيلاً وإيضاحاً لكافة بنود القوائم المالية (أصول-التزامات) التي يتم قياسها والإفصاح عنها على أساس القيمة العادلة، مع توضيح ذلك

بأمثلة لتوجيه وإرشاد مراقب الحسابات لإنجاز وأداء عملية المراجعة بكفاءة وفعالية.
٢ - إنشاء لجنة مراجعة قياسات القيمة العادلة:

يقترح الباحث على الهيئة العامة للرقابة المالية إنشاء لجنة لمراجعة قياسات القيمة العادلة، على أن تنبثق هذه اللجنة من وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات، وتتشكل اللجنة من عدة أعضاء تتوافر لهم المعرفة والخبرة العلمية والعملية فيما يتعلق بتقييم الأصول والالتزامات المالية وغير المالية من خلال ارتباطهم بالأسواق وآلياتها، على أن تختص هذه اللجنة بالآتي:

أ - أن تطلب من مراقبي الحسابات موافقتها بما تراه لازماً من بيانات ومعلومات للاطلاع عليها، والتحقق من سلامتها بصفة دورية أو غير دورية للتأكد من مدى التزام مراقبي الحسابات بالإرشادات الواردة بمعايير المحاسبة والمراجعة عند مراجعة قياسات القيمة العادلة، وعلى مراقبي الحسابات الاستجابة لما تطلبه اللجنة من بيانات ومعلومات أو تقارير بمناسبة قيامها بمهامها.

ب- التعاون مع المنظمات المهنية لاقتراح معيار مصري جديد لمراجعة قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة، وذلك لمواكبة التطور في بيئة المحاسبة والمراجعة.

ج- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية بالتعاون مع المنظمات المهنية الدولية والمحلية لتطوير المهارات والمعارف المتخصصة لمراقبي الحسابات فيما يتعلق بفهم النماذج المحاسبية، ونماذج التمويل، والنماذج الاقتصادية، والنماذج الإحصائية، وطرق التقييم الفنية المرتبطة بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة.

ومن ثم سوف تساعد هذه اللجنة على تحقيق فاعلية الرقابة الخارجية على قياسات وإفصاحات القيمة العادلة، بالإضافة إلى ترشيد الحكم المهني لمراقب الحسابات عن عدالة عرض القوائم والتقارير المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة.

نتائج الدراسة:

■ من أهم التحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة بنود

القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة، طبيعة أساس القيمة العادلة، اتساع نطاق عمل مراقب الحسابات وحدود مسؤولياته، نقص المعرفة والمهارات الفنية المتخصصة المرتبطة بتقنيات قياس القيمة العادلة، تحديات مرتبطة باستخدام عمل الخبير، ضعف نظم الرقابة الداخلية على قياسات القيمة العادلة، الأزمات المالية الناتجة عن الظروف الطارئة، قصور معايير المراجعة المرتبطة بمراجعة القيمة العادلة في توجيه وإرشاد مراقب الحسابات، اتساع فجوة التوقعات بين ما يطلبه مستخدمي القوائم المالية من تأكيدات وما يقدمه مراقب الحسابات من تأكيدات، الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع مخاطر وتكاليف التقاضي.

■ جاءت نتائج الدراسة الميدانية برفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي للتحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة على زيادة درجة خطر المراجعة الكلي".

■ قدم الباحث العديد من الاليات المقترحة للتغلب على تحديات صعوبات مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة، ومن أهم هذه الضوابط الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملية لمراقب الحسابات، ممارسة نزعة الشك المهني، التخصص النوعي لمراقب الحسابات، تطبيق جلسات العصف الذهني، بذل جهد مراجعة أكبر.

توصيات الدراسة:

■ ضرورة اجتياز مراقب الحسابات لمجموعة من الاختبارات المهنية المتخصصة في مجال مراجعة القيمة العادلة لاكتساب خبرات متعددة ومتنوعة تحدها أحد الهيئات الكبرى في مجال المحاسبة والمراجعة، على أن تتضمن هذه الاختبارات كيفية تدريب المراقب على إعادة هندسة عقله بما يحتويه من معارف مخزنة واستدعاء المعلومات وتصنيفها في فئات دون إحداث ارباكاً نتيجة كمية المعلومات المخزنة معتمداً في ذلك على التفكير الانتقادي.

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى هلمد ادريس

■ ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإنشاء لجنة لمراجعة قياسات القيمة العادلة، على أن تنبثق هذه اللجنة من وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات، بهدف تحقيق فاعلية الرقابة الخارجية على قياسات وإفصاحات القيمة العادلة، بالإضافة إلى ترشيد الحكم المهني لمراقب الحسابات عن عدالة عرض القوائم والتقارير المالية المُعدة على أساس القيمة العادلة.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الرسائل العلمية

ثانياً: الدوريات العلمية

- أحمد زكريا زكي عصيمي، "أثر استخدام أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة - دراسة استطلاعية"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ١٤ - الجزء الثاني، ٢٠١٢.
- علي محمود مصطفى خليل، د. منى مغربي محمد إبراهيم، "تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) في ضوء قواعد الحوكمة"، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة ١٨، ٤٤، ٢٠١٤.
- عماد سعد محمد الصايغ، "محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية - دراسة ميدانية"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٤٤، ٢٠١١.
- مجدي محمد سامي، "دراسة تحليلية للعلاقة بين فعالية لجان المراجعة ومخاطر المراجعة - دراسة نظرية ميدانية"، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١٤، ٢٠١١.
- محمد أحمد إبراهيم خليل، "تطوير دور لجنة المراجعة لتدعيم العملية التفاوضية بين مراقب الحسابات والعمل بهدف تحقيق العرض العادل للمعلومات المالية: دراسة نظرية تطبيقية"، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج ٢٢، ٢٤، يوليو، ٢٠١٨.

ثالثاً: مراجع أخرى

- الجهاز المركزي للحسابات، المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى، معيار المراجعة المصري رقم (٢٠٠)، "الهدف من عملية مراجعة قوائم مالية والمبادئ العامة التي تحكمها"، ٢٠٠٩.

تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة بنود القوائم المالية المُعدة ...

د/ مایسة مصطفى هلمد ادريس

- وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) "قياس القيمة العادلة"، الوقائع المصرية العدد ١٥٨ تابع (أ)، ٩ يوليو، ٢٠١٥.
- المراجع باللغة الأجنبية:**

Frist: periodicals

- Catherine Baluch, Reuben Cohen, Henry Soto, Pamela Tucker, Ara Volkan and Gail Wright, "Fair Value Accounting: Current Status and Aproposal for Convergence", **The International Business & Economics Research Journal**, Vol.10, No.4, April, 2011.
- Jayanthi Kumarasiri & Richard Fisher, "Auditor's Perception of Fair-value Accounting: Developing Country Evidence", **International Journal of Auditing**, Vol.15, Num.1, 2011.
- Prerana Agrawal, Ann Tarca and David Woodliff, "External Auditor's Evaluation of Amanagement's Expert's Credibility: Evidence from Australia", **International Journal of Auditing**, Vol.24, Issue1, March, 2020.
- Steven M Glover, Mark H Taylor and Yi-Ting Wu, "Current Practices and Challenges in Auditing Fair Value Measurements and Complex Estimates: Implications for Auditing Standards and The Academy", **Auditing: A journal of Practice &Theory**, Vol.36, No.1, February, 2017.

Second: working papers and others:

- International Accounting Standards Board, International Financial Reporting Standard, IFRS, No.13, "**Fair Value Measurement**", January1, 2013, Available at: [http:// www.frascanada.ca](http://www.frascanada.ca)
- Ernst & Young (Ey), "**IFRS Accounting Considerations of The Coronavirus Outbreak**", March, 2020, PP28-29. available at:[www-ey.com](http://www.ey.com)